خطب في المظاهرة ضد منطقة حظر الأسلحة والضمان الاجتماعي

ساكسونيا والشرطة الخاصة بك - مراجعة

وقد أظهرت العام 2019 مرة أخرى لنا كيف أنه من الضروري للسيطرة على الشرطة وانتقادها. يبدو أن شعار شرطة ساكسون كان "للمراقبة وللعقاب". هذا يرجع بشكل أساسي إلى المسار الاستبدادي لحزب CDU، الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي يشغل وزارة الداخلية والعدل. ليس فقط النشطاء اليساريين يعانون، ولكن أيضًا أولئك الذين لا يتناسبون مع النظرة المحافظة الألمانية العالمية وخاصة الديمقراطية الليبرالية وسيادة القانون. أخبار مزيفة، العدالة السياسية، عنف الشرطة، التعدي على حماية البيانات، العنف العنصري، حقوق ضباط الشرطة: كل هذا جزء من حياة الشرطة اليومية؛ العلاقات سكسونية تقوم بفعل الباقي. إن انتهاكات الحقوق والاستخفاف باليمين وتجريم اليسار بشكل مستمر تدمر الديمقراطية وحياة الأشخاص الذين يحاربون التمييز ومن أجل المساواة والحرية.

أكثر من ذلك، أكثر صعوبة: قانون الشرطة الجديد سكسونية

صدر قانون الشرطة الجديد لساكسونيا في أبريل 2019 وسيبدأ سريانه في أوائل عام 2020. لم يتم النظر على الإطلاق في أشهر الانتقادات العنيفة من جانب المجتمع المدني والخبراء. لم تكن العملية انتهاكًا للمبادئ الديمقراطية فحسب، بل إن القانون برمته يمثل هجومًا على الحريات الليبرالية وسيادة القانون. في جميع الولايات تقريبًا، يتم تشديد قوانين الشرطة. وهم مرتبطون بتطور استبدادي عام. يتم تسهيل الحدود التي تهدف إلى الحد من التعسف وخطر سوء المعاملة من قبل الشرطة، مما يمهد الطريق لدولة بوليسية.

تمت ترقية الشرطة على نطاق واسع - على سبيل المثال بقنابل يدوية ومدافع رشاشة. يمكن تشيد ثلث الأراضي الوطنية (30 كم من الشريط الحدودي) بكاميرات مراقبة مع الآلية التعرف على الوجوه. وبذلك يتيح إنشاء ملفات للتعريف على حركة. "الخطيرون" وأصدقائهم يمكن رصدهم وتقييدهم. هؤلاء هم الأشخاص الذين يعتقدون أن الشرطة "خطر" بطريقة ما، على الرغم من عدم وجود شكوك ملموسة بشأن جناية و هذا يفتح الباب للاضطهاد السياسي. مراقبة الاتصالات الوقائية أو الإقامة الجبرية أو حظر الاتصال مشروع. سيؤثر هذا أيضًا على الأطباء والصحفيين. الفرق بين الشرطة والمخابرات والجيش ستضعف. كان الفصل بين الشرطة والمخابرات والجيش في الواقع درسًا من تجارب الاشتراكية القومية الفاشية.

الترحيل في **Hildegardstraße**

في 9 يوليو من هذا العام، يجب ترحيل لاجئ إلى إسبانيا. أصيب والدته على أيدي الشرطة عندما داهمت الشقة. قام بعض الأشخاص بإغلاق سيارة الشرطة حتى لا تتمكن من القيادة. في غضون فترة لإظهار التضامن والتظاهر ضد Hildegardstraße زمنية قصيرة للغاية، تجمع حوالي 500 شخص في عمليات الترحيل وعنف الشرطة. بعد مرور بعض الوقت ،قامت الشرطة بسحب ذلك الشخص بعنف شديد عبر الحشد وقادته بعيدًا. بعد ذلك بوقت قصير، قامت الشرطة بضرب عدد كبير من المتظاهرين، رغم أنه كان من الواضح أن الجميع سيغادرون قريبًا. أصيب كثيرون بجروح خطيرة وصدموا نفسيا. أيضا، تم اعتقال شخصين بشكل تعسفي. كلاهما يجب أن يذهب إلى المحكمة في يناير. أحد الاثنين، الأب الوحيد لابنة عمرها ثلاث سنوات، محتجز حاليًا. لجنة التضامن تدعم المتهمين. كما يتم دعم عائلة المبعدين.